No. 47859*

United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and Algeria

Convention between the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the People's Democratic Republic of Algeria on judicial co-operation in civil and commercial matters. London, 11 July 2006

Entry into force: *27 March 2007 by the exchange of instruments of ratification, in accordance with article 20*

Authentic texts: *Arabic and English*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland, 22 October 2010*

No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.

Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord et Algérie

Convention de coopération judiciaire en matière civile et commerciale entre le Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord et la République algérienne démocratique et populaire. Londres, 11 juillet 2006

Entrée en vigueur : *27 mars 2007 par échange des instruments de ratification, conformément à l'article 20*

Textes authentiques : *arabe et anglais*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord, 22 octobre 2010*

* *Numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier. Les textes réproduits ci-dessous, s'ils sont disponibles, sont les textes authentiques de l'accord/pièce jointe d'action tel que soumises pour l'enregistrement et publication au Secrétariat. Pour référence, ils ont été présentés sous forme de la pagination consécutive. Les traductions, s'ils sont inclus, ne sont pas en form finale et sont fournies uniquement à titre d'information.*

المادة 20

التصديق والدخول حيز التنفيذ

1- يصدق على هذه الاتفاقية طبقا للإجراءات الدستورية النافذة لدى الطرفين المتعاقدين.

2- تدخل هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في اليوم الثلاثين (30) ابتداء من تاريخ تبادل وثائق التصديق.

3- تبقى هذه الاتفاقية سارية المفعول إلى تاريخ غير محدد، ويمكن كل طرف متعاقد نقضها في أي وقت، بعد إخطار كتابي مسبق بمهلة ستة (06) أشهر، يبلغ إلى الطرف المتعاقد الآخر عبر القناة الدبلوماسية.

إشهادا بذلك، وقع مفوضا الحكومتين على هذه الاتفاقية.

حرر ب.....في..... من نسختين أصليتين باللغتين الإنجليزية والعربية و ولكل منهما نفس القوة.

عن المملكة المتحدة	**عن الجمهورية الجزائرية**
لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	**الديمقـــراطيـــة الشعبية**
جـــون رايـــد	**الـــطيب بلعيـــز**
وزيـــر الداخليـــة	**وزير العدل، حافظ الأختام**

المادة 18

تبادل المعلومات والوثائق

يتعهد الطرفان المتعاقدان بناء على طلب أحدهما بتبادل المعلومات والوثائق في المجال التشريعي والاجتهاد القضائي.

الفصل الرابع
أحكام نهـــائية

المادة 19

التطبيـــــق

تطبق هذه الاتفاقية :

أ- بالنسبة للمملكة المتحدة :

- على انجلترا وبلاد الغال، اسكتلندا وايرلندا الشمالية؛
- على جزيرة المان، الجزر الأنجلونورماندية وأي إقليم آخر تخضع علاقاته الدولية لمسؤولية المملكة المتحدة والتي بموجبها تم توسيع هذه الاتفاقية عن طريق تبادل المذكرات بين الطرفين مع مراعاة التعديلات التي اتفقا عليها الطرفان ليتمكن كل طرف منهما من إنهاء العمل بها بعد تبليغ الطرف الآخر بإشعار كتابي مسبق في ظرف ستة (6) أشهر عن طريق القناة الدبلوماسية.

ب- بالنسبة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

الفصل الثالث

الاعتراف والتنفيذ

المـــادة 16

الاعتراف بالعقود الرسمية وتنفيذها

1- يعلن عن نفاذ العقود الرسمية لا سيما منها العقود التوثيقية في إقليم الطرف المتعاقد الآخر من طرف السلطة المختصة، طبقا لقانون الطرف الذي يتم لديه التنفيذ.

2- تقوم السلطة المختصة بالتحقق فقط من أن العقود تستوفي الشروط اللازمة لصحتها وفقا لقانون البلد الذي صدرت فيه والتأكد من عدم مخالفتها للنظام العام للطرف المتعاقد المطلوب منه الاعتراف أو التنفيذ.

المادة 17

الاعتراف وتنفيذ القرارات التحكيمية

يعترف الطرفان المتعاقدان بالقرارات التحكيمية الصادرة في إقليم أحدهما وينفذانها وفقا لأحكام الاتفاقية الخاصة باعتماد القرارات التحكيمية الأجنبية وتنفيذها التي صادق عليها مؤتمر الأمم المتحدة في نيويورك بتاريخ 10 جوان 1958.

2- في هذه الحالة، تمنح مصاريف السفر وتعويضات الإقامة للشاهد أو الخبير، من موطنه أو محل إقامته، حسب التعريفات والتنظيمات النافذة في الدولة التي سيتم فيها السماع. وتشمل مصاريف السفر، تذكرة الطائرة ذهابا وإيابا إلى المطار الأقرب لمقر الجهة القضائية التي يمثل أمامها الشاهد أو الخبير. وبناء على طلب هذا الأخير تضمن السلطات القنصلية للطرف المتعاقد الطالب تذكرة السفر أو تسبيقا عن المصاريف المرتبطة بذلك.

3- وفي حالة عدم المثول، لا تتخذ السلطة المطلوب منها التنفيذ ضد الأشخاص المتخلفين أي إجراء ردعي.

المادة 15

تسليم العقود وتنفيذ الإنابات القضائية
من قبل الممثليات الدبلوماسية أو القنصلية

يمكن لكل طرف متعاقد تسليم العقود القضائية أو غير القضائية إلى رعاياه أو القيام بسماعهم مباشرة عن طريق ممثلياته الدبلوماسية أو القنصلية طبقا لقانون كل من الطرفين المتعاقدين.

2- بناء على طلب صريح من السلطة الطالبة تقوم السلطة المطلوب منها التنفيذ بما يأتي:

أ- تنفيذ الإنابة القضائية وفق الشكل المطلوب إذا كان ذلك غير مخالف لقوانين بلدها.

ب- إعلام السلطة الطالبة في الوقت المناسب بتاريخ ومكان تنفيذ الإنابة القضائية حتى يتسنى للأطراف المعنية الحضور طبقا لقانون البلد المطلوب منه التنفيذ.

3- في حالة عدم تنفيذ الطلب ترد العقود المرفقة به إلى الطرف المتعاقد طالب الانابة مع إخطاره بأسباب عدم تنفيذ الطلب أو رفضه.

المادة 14

مثول الشهود والخبراء

1- عندما يكون المثول الشخصي لشاهد أو لخبير مقيم في إقليم احد الطرفين المتعاقدين ضروريا أمام السلطة القضائية للطرف المتعاقد الآخر، تقوم السلطة المطلوب منها للبلد الذي توجد فيه إقامته أو موطنه بدعوته إلى الرد على الاستدعاءات الموجهة إليه.

2- إذا تعذر التبليغ، يحاط علما بذلك الطرف المتعاقد الطالب.

المادة 12

الإنابات القضائية

تتضمن الإنابات القضائية البيانات الآتية:

أ- اسم السلطة القضائية الطالبـــة،

ب- اسم السلطة القضائية المطلوب منها التنفيذ، عند الاقتضاء،

ج- لقب واسم وعنوان وصفة الأطراف و الشهود،

د- موضوع الطلب والإجراءات المطلوب تنفيذها،

ه- الأسئلة التي يجب طرحها على الشهود، عند الاقتضـــــــاء،

و- أي بيانات أخرى ضرورية لإنجاز الإجراءات المطلوبة.

المادة 13

تنفيذ الإنابات القضائية

1- إذا طلب احد الطرفين المتعاقدين تنفيذ إنابة قضائية في إقليم الطرف المتعاقد الأخر، فإن تنفيذها يتم عن طريق السلطة القضائية وحسب الإجراءات المتبعة لديه.

6) يشار ضمن الطلب في حالة تبليغ الأحكام القضائية، إلى آجال وطرق الطعن وفقا لتشريع كل من الطرفين المتعاقدين.

المادة 9

لغـــــــة المراسلة

يحرر طلب التعاون القضائي والوثائق المتعلقة به، بلغة الطرف المتعاقد طالب التعاون ويكون مرفقا بترجمة للغة الطرف المتعاقد المطلوب منه.

المادة 10

مصاريف التعاون القضائي

لا يترتب عن تنفيذ التعاون القضائي استرداد أي مصاريف باستثناء أتعاب الخبراء ومصاريف التنفيذ وفقا لشكل خاص، طبقا لقانون الطرف المطلوب منه، بناء على طلب الطرف الطالب أو بعد موافقته عليه.

المادة 11

إثبات تبليغ العقود

1- يثبت تبليغ العقود القضائية وغير القضائية بوصل مؤرخ وموقع عليه من المرسل إليه أو بواسطة شهادة صادرة عن السلطة المطلوب منها التبليغ تثبت وقوع التبليغ وطريقته وتاريخه.

2- بالنسبة للمملكة المتحدة تتمثل السلطات المركزية في :

أ- بالنسبة لإنجلترا وبلاد الغال : مسؤول البت بالقضايا التمهيدية في محكمة العدل العليا ؛

ب- بالنسبة لاسكتلندا : دائرة التنفيذ العدلية الاسكتلندية ،

ج – بالنسبة لايرلندا الشمالية :محكمة القضاء العليا.

3- بالنسبة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تتمثل السلطة المركزية في وزارة العدل.

4- ترسل الطلبات المقدمة بموجب هذه الاتفاقية مباشرة من السلطة المركزية للطرف الطالب إلى السلطات المركزية للطرف المطلوب منه التعاون ويبلغ كل طرف الطرف الآخر بأي تغيير لسلطاته المركزية.

5- يرفق طلب التعاون القضائي بالوثيقة موضوع التبليغ من نسختين. ويجب أن يحتوي على البيانات الآتية :

أ)- اسم السلطة القضائية الطالبة،

ب)- اسم السلطة القضائية المطلوب منها التعاون، عند الاقتضاء،

ج)- لقب واسم وصفة وجنسية وموطن أو إقامة الأطراف أو العنوان المسجل بالنسبة للأشخاص المعنوية،

د)- لقب واسم وعنوان ممثلي الأطراف، عند الاقتضاء،

ه)- موضوع الطلب والوثائق المرفقة،

ز)- أي بيانات أخرى ضرورية لإنجاز الإجراءات المطلوبة.

الفصـــــــــل الثاني

التعاون القضائي

المادة 6

نطاق التعاون القضائي

يشمل التعاون القضائي تبليغ وإرسال العقود القضائية وغير القضائية وتنفيذ أعمال إجرائية، كسماع الشهود أو الأطراف أو السعي للحصول على مشورة الخبراء أو الحصول على الأدلة وتبادل وثائق الحالة المدنية، وكذا كل عمل إجرائي آخر يتم في إطار تحقيق قضائي بناء على طلب أحد الطرفين المتعاقدين.

المادة 7

رفض التعاون القضائي

يرفض الطرف المتعاقد التعاون القضائي إذا ما اعتبر أن من شأن هذا التعاون المطلوب منه المساس بسيادة بلده أو أمنه أو نظامه العام.

المادة 8

السلطات المركزية

1- تعين السلطات المركزية من قبل الطرفين المتعاقدين.

2- تطبق أحكام الفقرة السابقة على الأشخاص الاعتبارية المنشأة أو المرخصة وفقا لقوانين كل من الطرفين المتعاقدين.

المادة 4

المساعدة القضائية

1- يستفيد رعايا كل من الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر، على غرار مواطنيه أنفسهم، من المساعدة القضائية، شريطة احترامهم لقانون البلد المطلوب منه تقديم المساعدة القضائية.

2- تسلم شهادة إثبات عدم كفاية الموارد المالية للشخص طالب المساعدة القضائية، من قبل السلطات المختصة ببلده، إذا كانت إقامته أو كان موطنه في إقليم أحد الطرفين المتعاقدين. وتسلم له من ممثليات بلده الدبلوماسية أو القنصلية، المختصة إقليميا، إذا كان مقيما أو كان موطنه في بلد آخر.

المادة 5

الإعفاء من التصديق

تعفى الوثائق المرسلة تطبيقا لأحكام هذه الاتفاقية، من أي شكل من أشكال التصديق و يجب أن تكون موقعة من السلطة التي لها صلاحية إصدارها وعليها خاتمها الرسمي.

المادة 2

الحماية القانونية

1- يتمتع رعايا كل من الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر، بنفس الحماية القانونية التي يمنحها لمواطنيه فيما يتعلق بحقوقهم الشخصية والمالية.

2- يتمتع رعايا كل من الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر، بحرية اللجوء إلى الجهات القضائية للمطالبة بحقوقهم والدفاع عنها.

3- تطبق الفقرتان 1و 2 من هذه المادة أيضا، على الأشخاص الاعتبارية المنشأة أو المرخصة وفقا لقوانين كل من الطرفين المتعاقدين.

المادة 3

الكفالـــــة

1- لا يمكن لكل من الطرفين المتعاقدين عند لجوء رعايا الطرف المتعاقد الآخر إلى جهاته القضائية، أن يفرض عليهم تقديم أي ضمان أو كفالة أو إيداع تحت أية تسمية كانت، إلا إذا كانت قوانينه تلزم مواطنيه بذلك أيضا.

[ARABIC TEXT – TEXTE ARABE]

اتفاقية تتعلق بالتعاون القضائي في المجال المدني والتجاري بين المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

—— . ——

إن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية من جهة،

والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من جهة أخرى.

المشار إليهما فيما يلي " بالطرفين المتعاقدين".

– اعتبارا منهما للمثل العليا المشتركة للعدالة والحرية التي تقود الدولتين .

– ورغبة منهما في تعزيز التعاون القضائي المتبادل في المجال المدني والتجاري.

اتفقتا على ما يأتي :

الفصل الأول

أحكام عامة

المادة الأولى

الالتزام بالتعاون القضائي

يتعهد الطرفان المتعاقدان، بناء على طلب من أحدهما، بمنح التعاون القضائي المتبادل في المجال المدني والتجاري.

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

CONVENTION BETWEEN THE UNITED KINGDOM OF GREAT BRITAIN AND NORTHERN IRELAND AND THE PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA ON JUDICIAL CO-OPERATION IN CIVIL AND COMMERCIAL MATTERS

The United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland and the People's Democratic Republic of Algeria,

Together "the contracting parties"

Considering the common ideals of justice and freedom that guide the two states,

Desiring to strengthen the mutual judicial co-operation in civil and commercial matters,

Have agreed as follows:

CHAPTER I

GENERAL PROVISIONS

ARTICLE 1

Obligation of Judicial Co-operation

The contracting parties agree, on the request of one of them, to provide mutual judicial co-operation in civil and commercial matters.

ARTICLE 2

Legal Protection

1. The nationals of each of the contracting parties shall benefit, in the territory of the other contracting party, from the same legal protection concerning their personal and property rights as the latter accords to its nationals.

2. The nationals of each of the contracting parties shall have on the territory of the other contracting party free access to the courts for the prosecution and defence of their rights.

3. Paragraphs 1 and 2 of this Article apply also to legal persons, constituted or authorized, according to the laws of the contracting parties.

ARTICLE 3

Security

1. No security, bond or deposit, of any denomination, shall be imposed on the nationals of either of the contracting parties appearing before the courts of the other contracting party unless by virtue of the legislation of this latter its nationals would be so compelled.

2. The provisions of the previous paragraph shall apply to legal persons, constituted or authorized, according to the laws of the contracting parties.

ARTICLE 4

Judicial Assistance

1. The nationals of each of the contracting parties shall benefit, in the territory of the other contracting party, from the same legal assistance as the nationals themselves provided that they comply with the law of the country in which the assistance is requested.

2. The certificate attesting the insufficiency of resources shall be delivered to the requesting person by the competent authorities of his country if he resides or is domiciled in the territory of one of the contracting parties. If the requesting person resides or is domiciled in a third country, the certificate shall be delivered by the diplomatic or consular representation, territorially competent, of his country.

ARTICLE 5

Dispensation of Authentication

Documents transmitted under the provisions of this Convention shall not require any form of authentication and must bear the signature and the official seal of the authority entitled to deliver them.

CHAPTER II

JUDICIAL CO-OPERATION

ARTICLE 6

Scope of Judicial Co-operation

Judicial co-operation includes service and transmission of judicial and extra-judicial documents; the execution of procedural acts such as taking the testimony of persons or parties; taking expert advice or obtaining evidence and exchanging documents of civil status and any other procedural act within the framework of judicial investigation, on the request of one of the contracting parties.

ARTICLE 7

Refusal of Judicial Co-operation

Co-operation is refused if the requested contracting party considers that this co-operation is likely to prejudice the sovereignty, security or public order of its country.

ARTICLE 8

Central Authorities

1. The Central Authorities are designated by the contracting parties.

2. For the United Kingdom, the Central Authorities are:

   a) in England and Wales, the Senior Master of the Supreme Court of Justice;

   b) in Scotland, the Scottish Executive Justice Department;

   c) in Northern Ireland, the Supreme Court of Judicature.

3. For the People's Democratic Republic of Algeria, the Central Authority is the Ministry of Justice.

4. Requests under this Convention shall be transmitted directly by the Central Authority of the requesting contracting party to the Central Authority of the requested contracting party. Each party shall notify the other of any change to its Central Authorities.

5. The request for judicial co-operation should be accompanied by two copies of a document to be served and include the following information:

a) the name of the requesting judicial authority;

b) the name of the requested judicial authority, where appropriate;

c) the surname, first name, capacity, nationality, domicile or residence of the parties, or registered address in the case of legal persons;

d) the surname, first name and address of the parties' representatives, where appropriate;

e) subject of the request and accompanying documents;

f) any other useful information to fulfill the requested procedures.

6. In the case of service of a judgment, the time and methods of appeal, according to the law of each of the contracting parties, must be stated in the request.

ARTICLE 9

Language of Correspondence

The request, and documents related to the mutual legal assistance, shall be drawn up in the language of the requesting contracting party and accompanied by a translation into the language of the requested contracting party.

ARTICLE 10

Expenses of Mutual Assistance

The execution of mutual legal assistance shall not give rise to the repayment of any expenses except concerning the allowances of experts and expenses resulting from execution in a particular form, in accordance with the law of the requested party, which is requested or accepted by the requesting party.

ARTICLE 11

Evidence of Service of Documents

1. Service of judicial and extra-judicial documents shall be proved either by a receipt dated and signed by the person who receives the document or by a

certificate provided by the requested authority proving the fact, the method and the date of transmission.

2. If service is not possible, the requesting contracting party must be informed.

ARTICLE 12

Rogatory Commissions

Rogatory commissions shall include the following information:

a) the name of the requesting judicial authority;

b) the name of the requested judicial authority, where appropriate;

c) the surname, first name, address and capacity of parties and witnesses;

d) the subject of the request and the acts requested;

e) questions to be asked to witnesses where appropriate;

f) any other useful information to fulfill the requested acts.

ARTICLE 13

Execution of Rogatory Commissions

1. When one of the contracting parties asks for a rogatory commission to be executed on the territory of the other contracting party, the rogatory commission shall be executed by the judicial authority, and in accordance with the procedure, of the latter.

2. Upon the express request of the requesting authority, the requested authority shall:

a) execute the rogatory commission following a special procedure, if this procedure is not contrary to its law;

b) inform, in due time, the requesting authority of the date and place where the rogatory commission will be executed so that the interested parties may be present, according to the law of the requested contracting party.

3. If the request has not been executed, the documents accompanying the request shall be returned to the requesting contracting party, which shall be informed of the reasons for the non-fulfillment or the refusal.

ARTICLE 14

Appearance of Witnesses and Experts

1. When the personal appearance of a witness or an expert who is resident in the territory of one of the contracting parties is necessary before the judicial authorities of the other contracting party, the requested authority of the country where he resides or is domiciled shall ask him to comply with the summons addressed to him.

2. In this case, the travel and subsistence expenses of the witness or the expert shall be provided from his domicile or residence, according to the tariffs and regulations in force in the country where the hearing will take place. Travel expenses include a return ticket to the airport nearest the judicial authority before which the witness or the expert is asked to appear. Upon the request of the witness or the expert, the consular authorities of the requesting contracting party shall guarantee those travel or other costs in advance.

3. In the case of non-appearance, coercive measures shall not be taken by the requested authority against the defaulters.

ARTICLE 15

Delivery of Documents and the Execution of Rogatory Commissions by Consular and Diplomatic Representations

Each contracting party may deliver to its citizens judicial and extra-judicial documents or proceed directly to their hearing through diplomatic or consular representations in accordance with the law of the contracting parties.

CHAPTER III

RECOGNITION AND EXECUTION

ARTICLE 16

Recognition and Execution of Authentic Acts

1. The authentic acts, and in particular the notarial acts, are declared executory in the territory of the other contracting party by the competent authority in accordance with the law of the party where the execution will take place.

2. The competent authority only verifies whether or not the acts comply with the required conditions for their authenticity in accordance with the law of the country

in which they were issued, and whether or not they are not contrary to the public order of the contracting party where the recognition or the execution is requested.

ARTICLE 17

Recognition and Execution of Arbitral Sentences

The contracting parties shall recognize and execute the arbitral sentences issued in their territories in accordance with the provisions of the Convention on Recognition and Enforcement of Foreign Arbitral Awards[1], done at New York, on 10th June, 1958.

ARTICLE 18

Exchange of Information and Documents

The contracting parties undertake to exchange, on the request of one of them, information and documents in matters of legislation and jurisprudence.

CHAPTER IV

FINAL PROVISION

ARTICLE 19

Application

This Convention shall apply:

a) in relation to the United Kingdom:

i) to England and Wales, Scotland and Northern Ireland;

ii) to any territory (including the Isle of Man and the Channel Islands) for whose international relations the United Kingdom is responsible and to which this Convention shall have been extended by exchange of notes between the Parties, subject to any modifications agreed by the Parties and to either Party being able to terminate such extension by giving six months written notice to the other through the diplomatic channels; and

b) to the People's Democratic Republic of Algeria.

ARTICLE 20

Ratification and Entry into Force

1. This Convention shall be subject to ratification in accordance with the constitutional procedures in force in each contracting party.

2. This Convention shall enter into force thirty (30) days after the exchange of instruments of ratification.

3. This Convention shall remain in force indefinitely. Either contracting party may terminate it at any time, by written notice of six (6) months. This decision is notified to the other contracting party through diplomatic channels.

In witness whereof, the undersigned, being duly authorized by their respective Governments, have signed this Convention.

Done at London on eleventh day of July 2006, in the English and Arabic languages, each text being equally authentic.

For the United Kingdom of Great Britain and Northern Ireland:	**For the People's Democratic Republic of Algeria:**
JOHN REID	**TAYEB BELAIZ**

[TRANSLATION – TRADUCTION]

CONVENTION SUR LA COOPÉRATION JUDICIAIRE EN MATIÈRE CIVILE ET COMMERCIALE ENTRE LE ROYAUME-UNI DE GRANDE-BRETAGNE ET D'IRLANDE DU NORD ET LA RÉPUBLIQUE ALGÉRIENNE DÉMOCRATIQUE ET POPULAIRE

Le Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord et la République algérienne démocratique et populaire,

Dénommés collectivement « les Parties contractantes »,

Considérant les idéaux communs de justice et de liberté qui guident les deux États,

Désireux de renforcer la coopération judiciaire mutuelle en matière civile et commerciale,

Sont convenus de ce qui suit :

CHAPITRE I. DISPOSITIONS GÉNÉRALES

Article premier. Obligation de coopération judiciaire

Les Parties contractantes conviennent, à la demande de l'une d'elles, de développer une coopération judiciaire mutuelle en matière civile et commerciale.

Article 2. Protection juridique

1. Les ressortissants de chacune des Parties contractantes bénéficieront, sur le territoire de l'autre Partie contractante, de la même protection juridique concernant leurs droits personnels ou leurs droits de propriété que cette dernière accorde à ses ressortissants.

2. Les ressortissants de chacune des Parties contractantes auront, sur le territoire de l'autre Partie contractante, un libre accès aux tribunaux pour la poursuite ou la défense de leurs droits.

3. Les paragraphes 1 et 2 du présent article s'appliquent aussi aux personnes morales constituées ou autorisées suivant les lois des Parties contractantes.

Article 3. Sécurité

1. Aucune caution ni aucun dépôt, sous quelque nomination que ce soit, ne peuvent être imposés aux ressortissants de l'une ou l'autre des Parties contractantes qui comparaît devant les tribunaux de l'autre Partie contractante, à moins que, en vertu de la législation de cette dernière, ses ressortissants y soient obligés.

2. Les dispositions du paragraphe précédent s'appliqueront aux personnes morales constituées ou autorisées suivant les lois des Parties contractantes.

Article 4. Entraide judiciaire

1. Les ressortissants de chacune des Parties contractantes bénéficieront, sur le territoire de l'autre Partie contractante, de la même aide judiciaire que les ressortissants eux-mêmes, pour autant qu'ils se conforment à la législation du pays ou l'aide est demandée.

2. Le certificat attestant l'insuffisance des ressources sera délivré à la personne requérante par les autorités compétentes de son pays si elle réside ou est domiciliée sur le territoire de l'une des Parties contractantes. Si la personne requérante réside ou est domiciliée dans un pays tiers, le certificat sera délivré par la représentation diplomatique ou consulaire territorialement compétente de son pays.

Article 5. Dispense d'authentification

Les documents transmis en vertu des dispositions de la présente Convention ne requièrent aucune forme d'authentification et doivent porter la signature et le sceau officiel de l'autorité habilitée à les délivrer.

CHAPITRE II. COOPÉRATION JUDICIAIRE

Article 6. Champ d'application de la coopération judiciaire

La coopération judiciaire inclut la signification et la transmission d'actes judiciaires et extrajudiciaires; l'exécution d'actes de procédure, comme le recueil de témoignages de personnes ou de parties; la prise de conseils auprès d'experts ou l'obtention de preuves et l'échange de documents d'état civil et tout autre acte de procédure dans le cadre de l'enquête judiciaire, à la demande de l'une des Parties contractantes.

Article 7. Refus de coopération judiciaire

La coopération est refusée si la Partie contractante requise considère que cette coopération est susceptible de porter préjudice à la souveraineté, la sécurité ou l'ordre public de son pays.

Article 8. Autorités centrales

1. Les autorités centrales sont désignées par les Parties contractantes.

2. Pour le Royaume-Uni, les autorités centrales sont :

a) En Angleterre et au Pays de Galles, le protonotaire principal (Senior Master) de la Cour suprême de justice;

b) En Écosse, le Ministère de la justice écossais (Scottish Executive Justice Department);

c) En Irlande du Nord, la Cour suprême de justice.

3. Pour la République algérienne démocratique et populaire, l'autorité centrale est le Ministère de la justice.

4. Les demandes formulées en vertu de la présente Convention seront transmises directement par l'autorité centrale de la Partie contractante requérante à l'autorité centrale de la Partie contractante requise. Chaque Partie notifiera à l'autre tout changement de ses autorités centrales.

5. La demande de coopération judiciaire doit être accompagnée de deux copies de l'acte à signifier et mentionner les renseignements suivants :

a) Le nom de l'autorité judiciaire requérante;

b) Le nom de l'autorité judiciaire requise, le cas échéant;

c) Le nom, le prénom, le titre, la nationalité, le domicile ou la résidence des parties ou l'adresse du siège en cas de personne morale;

d) Le nom, le prénom et l'adresse des représentants des parties, le cas échéant;

e) L'objet de la demande et les documents joints;

f) Tout autre renseignement utile permettant de remplir les formalités requises.

6. En cas de signification d'une décision, la date et les voies de recours, conformément à la législation de chacune des Parties contractantes, doivent être indiqués dans la demande.

Article 9. Langue de correspondance

La demande et les documents relatifs à l'entraide judiciaire seront rédigés dans la langue de la Partie contractante requérante et accompagnés d'une traduction dans la langue de la Partie contractante requise.

Article 10. Frais inhérents à l'entraide

L'exécution de l'entraide judiciaire ne donnera lieu au remboursement d'aucun frais, sauf en ce qui concerne les indemnités d'experts et les frais résultant d'une forme particulière d'exécution requise ou acceptée par la Partie requérante, conformément à la législation de la Partie requise.

Article 11. Preuve de la signification d'actes

1. La signification d'actes judiciaires et extrajudiciaires sera attestée soit par un récépissé daté et signé par la personne qui reçoit l'acte, soit par un certificat fourni par l'autorité requise attestant le fait, le procédé et la date de transmission.

2. S'il n'est pas possible de signifier l'acte, la Partie contractante requérante doit en être informée.

Article 12. Commissions rogatoires

Les commissions rogatoires comprendront les renseignements suivants :

a) Le nom de l'autorité judiciaire requérante;

b) Le nom de l'autorité judiciaire requise, le cas échéant;

c) Le nom, le prénom, l'adresse et le titre des parties et témoins;

d) L'objet de la demande et les actes requis;

e) Les questions à poser aux témoins, le cas échéant;

f) Tout autre renseignement utile pour compléter les actes requis.

Article 13. Exécution de commissions rogatoires

1. Lorsque l'une des Parties contractantes demande l'exécution d'une commission rogatoire sur le territoire de l'autre Partie contractante, la commission rogatoire sera exécutée par l'autorité judiciaire de cette dernière et conformément à ses procédures.

2. Sur demande exprès de l'autorité requérante, l'autorité requise :

a) Exécutera la commission rogatoire suivant une procédure spéciale, si cette procédure n'est pas contraire à sa législation;

b) Informera en temps utile l'autorité requérante de la date et du lieu d'exécution de la commission rogatoire, de manière à ce que les parties intéressées puissent y assister, conformément à la législation de la Partie contractante requise.

3. Si la demande n'a pas été exécutée, les documents joints à la demande seront renvoyés à la Partie contractante requérante, laquelle sera informée des raisons de la non-exécution ou du refus.

Article 14. Comparution de témoins et experts

1. Lorsqu'il est nécessaire qu'un témoin ou un expert résidant sur le territoire de l'une des Parties contractantes comparaisse devant les autorités judiciaires de l'autre Partie contractante, l'autorité requise de son pays de résidence ou de domicile lui demandera de répondre aux convocations qui lui sont adressées.

2. Dans ce cas, les frais de voyage et de séjour du témoin ou de l'expert seront accordés depuis son domicile ou sa résidence, d'après les tarifs et règlements en vigueur dans le pays où aura lieu l'audience. Les frais de voyage comprennent un billet aller-retour à l'aéroport le plus proche de l'autorité judiciaire devant laquelle le témoin ou l'expert est invité à comparaître. Sur demande du témoin ou de l'expert, les autorités consulaires de la Partie contractante requérante garantiront ces frais de voyage ou autres à l'avance.

3. En cas de non-comparution, aucune mesure coercitive ne sera prise par l'autorité requise à l'encontre des personnes en défaut de paiement.

Article 15. Fourniture de documents et exécution de commissions rogatoires par les représentations consulaires et diplomatiques

Chaque Partie contractante peut fournir à ses citoyens des actes judiciaires et extrajudiciaires ou procéder directement à leur audience par l'intermédiaire de représentations diplomatiques ou consulaires, conformément à la législation des Parties contractantes.

CHAPITRE III. RECONNAISSANCE ET EXÉCUTION

Article 16. Reconnaissance et exécution d'actes authentiques

1. Les actes authentiques, et en particulier les actes notariaux, sont déclarés exécutoires sur le territoire de l'autre Partie contractante par l'autorité compétente, conformément à la législation de la Partie où aura lieu l'exécution.

2. L'autorité compétente vérifiera uniquement si les actes répondent ou non aux conditions requises pour leur authenticité, conformément à la législation du pays où ils ont été publiés, et s'ils ne sont pas contraires à l'ordre public de la Partie contractante où la reconnaissance ou l'exécution est requise.

Article 17. Reconnaissance et exécution de sentences arbitrales

Les Parties contractantes reconnaîtront et exécuteront les sentences arbitrales rendues sur leurs territoires, conformément aux dispositions de la Convention pour la reconnaissance et l'exécution des sentences arbitrales étrangères1, faite à New York le 10 juin 1958.

Article 18. Fourniture de documents et d'informations

Les Parties contractantes s'engagent à s'échanger, à la demande de l'une d'elles, les informations et documents dont elles disposent en matière de législation et de jurisprudence.

CHAPITRE IV. DISPOSITIONS FINALES

Article 19. Application

La présente Convention sera appliquée :

a) En ce qui concerne le Royaume-Uni :

i) À l'Angleterre et au Pays de Galles, à l'Écosse et à l'Irlande du Nord;

[1] Recueil des Traités n°20, 1979, Vol 6419.

ii) À tout territoire (y compris l'île de Man et les îles Anglo-Normandes) dont le Royaume-Uni assure les relations internationales et auquel l'application de la présente Convention aura été étendue moyennant accord entre les Parties par un échange de notes, sous réserve de toute modification acceptée par les Parties et de la possibilité donnée à chaque Partie de mettre fin à cette extension territoriale moyennant préavis écrit de six mois adressé à l'autre par la voie diplomatique; et

b) À la République algérienne démocratique et populaire.

Article 20. Ratification et entrée en vigueur

1. La présente Convention sera soumise à ratification conformément aux procédures constitutionnelles en vigueur dans chaque Partie contractante.

2. La présente Convention entrera en vigueur trente (30) jours après l'échange d'instruments de ratification.

3. La présente Convention restera en vigueur indéfiniment. Chacune des Parties contractantes peut la dénoncer à tout moment, sur préavis écrit de six (6) mois. Cette décision est notifiée à l'autre Partie contractante par la voie diplomatique.

EN FOI DE QUOI les soussignés, dûment autorisés par leurs Gouvernements respectifs, ont signé la présente Convention.

FAIT à Londres le 11 juillet 2006, en langues anglaise et arabe, chaque texte faisant également foi.

Pour le Royaume-Uni de Grande-Bretagne et d'Irlande du Nord :

JOHN REID

Pour la République algérienne démocratique et populaire :

TAYEB BELAIZ